## ملخص الرسالة

اسم الباحث: محمد بن حمزة بن محمد بنجابي .

عنوان الدراسة : الآثار الاقتصادية لبطاقات الائتمان والتطبيقات المعاصرة .

أهداف الدراسة : قدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآبق :

1 – الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على العرض الكلي للنقود .

- ١ الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على الطلب الكلي للنقود .
- ١ الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على كل من الدخل والاستهلاك والإنفاق .
- ١ الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على كل من المستوى العام للأسعار والإنتاج .

١ - الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على إحداث التبعية الاقتصادية للشركات العالمية المصدرة لهذه البطاقات .
 أهم النتائج :

- ) أن هناك معنيان لعقود بطاقات الائتمان الإقراضية أحدهما ظاهر وهو عقد الكفالة والآخر خفي وهو عقد القرض غير المباشر (قــوض مفتوح).
- ٢) أن بطاقات الائتمان ليست نقوداً في حد ذاها بل هي وسيلة متطورة من وسائل الدفع المتعددة التي تنوب في مجملها عن النقود وهـــــي ليست من مكونات العرض النقدي إلا أن استخدامها يمثل توسعاً في عرض النقود . الأمر الذي يفقد السلطان النقدية المحلية السيطرة على الكتلة النقدية داخل حدودها .
- ٣) يؤدي استخدام البطاقات الائتمانية إلى انخفاض الطلب على النقود . مما يؤدي إلى إزدياد سرعة دوران النقود وبالتالي إلى زيادة حجم الأموال السائلة الفائضة لدى البنوك والتي تفوق قدرهما على التوظيف محلياً مما يؤدي إلى تدين ربحية تلك البنوك وبالتالي إفلاسها وإمكانية ابتلاعها من قبل بنوك أخرى .
- إن العلاقة بين الدخل والإنفاق على الاستهلاك علاقة طردية وأن عامل التوقع من أهم العوامل النفسية التي تؤثر وتحدد الإنفاق الاستهلاكي ، حيث يزيد طلب الأفواد على السلع والخدمات على أساس الدفع المؤجل المعتمد على الدخول المستقبلية المتوقع الحصول عليها مما يترتب عليه زيادة الإنفاق على الاستهلاك .
- إن زيادة عرض النقود في الأجل القصير تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم إلى اخفاض قيمة النقود نتيجة الزيادة على
  طلب السلع والخدمات بشكل لا يستطيع الجهاز الإنتاجي أن يستوعبها مما يترتب عليه زيادة في معدلات التضخم .
- ٢) إن التوسع في إصدار البطاقات الائتمانية يؤدي بالضرورة إلى زيادة درجة التبعية الاقتصادية للسياسات العولمية السيح تنتهجها الشركات متعددة الجنسيات مما يفقد البنوك المحلية قدرتما على التأثير في السوق المحلية ومن ثم خضوعها لضغ وط البنوك العالمية واتباع سياساتما المختلفة في المجال المصرفي .

## أهم التوصيات والمقترحات:

- المنافع المنافع
- القيام بدراسة من قبل الهيئات الشرعية والقانونية والاقتصادية المتخصصة لمعرفة مدى استفادة إدارات التخطيط والأقسام المعنية ذات
  العلاقة من الدراسات الاقتصادية الشرعية والتي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية الإسلامية والرفع من شألها .
- ٣) إيجاد هيكل تنظيمي يصل بين الإدارات المختلفة كإدارات التخطيط والإدارة المالية والاقتصادية بالكليات والجامعات حيق يمكن
  الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات ومعرفة مدى إمكانية تطبيقها وجدوى ذلك على أرض الواقع.
  - القيام بدراسة مشاهة لهذه الدراسة للوقوف على آثار اقتصادية أخرى لاستخدام بطاقات الائتمان الإقراضية غير التي شملتها هذه الدراسة .
    الباحث الشريعة بمكة بمكة الشريعة الشريعة الشريعة الشريعة الشريعة المشرف المشرف